
الأجوبة الدامغة

❊ الأجوبة الدامغة في الردّ على العقائد الزائغة
تأليف :ثلّة من طلبة العلم
الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م

عدد الصفحات: ٧١
قياس القطع: ١٤ ×٢٠



دار العلم والدعوة
الجمهورية اليمنية تريم (حضرموت)
تلفاكس: ٤١٩٣٣٦ (٠٠٩٦٧٥) ،ص.ب ٥٨٠٧٦
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.dar-alilm.com



بحوث جمعها ورتبها

ثلة من طلبة العلم

بإشراف دار العلم والدعوة بتريم حضرموت



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا محمّدٍ وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الكرام أجمعين.

وبعد،

فهذا كتابٌ نافع، سهْلُ المتناوَلِ لكل مسلم، يكشف عن بعض شبهاتِ الشيعة الرافضة وعقائدهم المصادمةِ لكتاب الله وسنةِ رسوله ﷺ وما عليه المسلمون من صدر الإسلام، ويبين زورَ انتسابهم إلىٰ أهل البيت الطاهرين، ويردُّ عاديَتَهم عن صحابة رسول الله ﷺ الذين بهم وصل الدِّينُ إلىٰ أرجاء الدنيا.

ويأتي هذا الكتابُ في هذا الوقت الحرج الذي تمرُّ به الأمّة، حيث قويَتْ شوكةُ الشيعة الرافضة، وأرصدوا دعاتَهم لإضلال عامة المسلمين والحَيْد بهم عن طريق أهل الحق، فرأت (**دارُ العلم والدعوة**) أن تضربَ بسهمها في ردِّ الأذىٰ عن دينِ الله تعالىٰ،

ودحضِ شُبَه تلك الفرقة الغويّة، ونسأل الله أن يجعل في هذا الكتاب دواءً ناجعاً لبعض تلك الشُّبَه المهلكة لدِين المسلم، أجارنا الله منها.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الناشر

٧ ربيع أول ١٤٢٨هـ
الموافق ٢٦/٣/٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـدُ لله ربِّ العـالمين، والصـلاةُ والسـلامُ عـلىٰ أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيِّدِنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبِه أجمعين.

وبعد،

فهذه أسئلةٌ يكثر تداولُها بـين النـاس، مـعَ إجابـاتٍ وافيـةٍ عليها، تزيلُ الشبهة، وتثبِّت الحقَّ في القلوب، نسألُ اللهَ النفـعَ بهـا، وأن يتوفّانا سبحانه علىٰ الملّةِ الإسلاميّـة، والعقيدةِ الحقّـةِ النقيّـة، آمين.

س: ما معنىٰ التشيُّع ومن هم الشيعة؟

ج: التشيُّع معناه لغةً: النصرة والمتابعة، وأصلُه من المشايعة وهيَ المطاوعة والمتابعة، والشيعة هم: الذين ينتحلون حبَّ أهل البيت ويغلُون فيه بدرجةٍ خارجةٍ عن حدود الشرع، ويزعمون أنهم أتباع أكابر أهل البيت مثل الإمام علي والحسن والحسين وعلي

ابن الحسين وجعفر الصادق وغيرهم رضيَ اللهُ عنهم، ويتبرَّؤون في الوقت نفسه من أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ومعاوية ـ رضيَ اللهُ عنهم ـ وأنصارِهم، فيسبُّونهم ويلعنُوهم.

س: ما هو أصلُ الشيعة ومبدأُ نشأتهم؟

ج: لماّ وَقَعَ الخلافُ المشهورُ بين الإمام عليٍّ بن أبي طالب ومعاويةَ بنِ أبي سفيان انتهز المجوسُ واليهودُ هذه الفرصةَ لتفريق كلمة المسلمين، وإثارةِ الفتنةِ والعداوةِ بينَهم. فأظهر اليهوديُّ عبدُ الله بنُ سبأٍ حبَّه لعليٍّ بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه وأحَقِّيتَه بالخلافة، وغَلاَ في ذلك حتىٰ جَعَلَ عليّاً إلهاً، كما سبق لليهود أنْ غلُوا في عُزَيرٍ وقالوا: عزيرٌ ابنُ الله .وكما قالت النصارىٰ: المسيحُ ابنُ الله. وقد قال عبدُ الله بنُ سبأٍ لعليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أنتَ أنتَ! يعني: أنت الإله، فنفاه عليٌّ إلىٰ المدائن. وابنُ سبأٍ هذا هو أوَّلُ من أظهرَ القولَ بالنصِّ بإمامة عليٍّ رضيَ اللهُ عنه. ومنه تَشَعَّبَتْ أصنافُ الغُلاةِ حتىٰ قالوا: إنّ عليّاً أحقُّ وأَولىٰ بالنبوة والرسالة من محمد ﷺ، وإنَّ الله تعالىٰ أرسلَ جبريلَ إليه ولكنّه أخطأ ونَزلَ بالوحيِّ علىٰ محمد ﷺ!

فهذا أصلُ ظهورِ الشيعةِ وبدايةُ تأسيسِها علىٰ يدِ اليهودي المذكورِ القائلِ بأنّ الخلافةَ بعدَ النبيِّ ﷺ كانت من حقِّ عليّ، فلكلِّ نبيٍّ وَصِيٌّ، وقد كان عليٌّ وَصِيَّ رسولِ الله ﷺ، لكنّ الصحابةَ

تآمروا بعد وفاة الرسول ﷺ وغصبوا علياً حقَّه في الخلافة، فعَيَّنُوا أبا بكرٍ خليفةً بدلاً من عليّ، ثم عمر ثم عثمان، وهكذا اشتركَ هؤلاءِ الخلفاءُ وباقي الصحابةِ في سرقةِ الخلافةِ من صاحبِها الحقيقيّ، وهو عليٌّ وأولادُه من بعده .

وخلاصة القول: أنّ عبدَ الله بنَ سبأٍ اليهودي هو الذي وضع أساسَ التَّشَيُّع وبذَرَ بذورَه. قال عالمُ الشيعةِ المعتمَدُ (الكِشِّي) في كتابه «رجال الشيعة»: ذكر بعض أهل العلم أنّ عبدَ الله بن سبأٍ كان يهودياً فأسلم ووالىٰ عليّاً رضيَ اللهُ عنه، وكان من غلوِّه وهو علىٰ يهوديته يقول في يوشع بن نون إنه وَصِيُّ موسىٰ عليه السلام، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في عليٍّ رضيَ اللهُ عنه مثلَ ذلك، وكان أولَ من اشتُهر بالقول بفرض إمامة عليٍّ وأظهرَ البراءةَ من أعدائه.

فعُلِمَ من ذلك أن بذرةَ التشيعِ سُقِيَتْ بماء اليهوديةِ والنصرانية.

قال الشيخ العلّامة يوسفُ بنُ إسماعيلَ النبهاني في كتابه «نجوم المهتدين في الرد علىٰ إخوان الشياطين»: إنّ الروافضَ طائفةٌ حدثت منذ خمسٍ وعشرينَ سنةً بعد وفاة النبي ﷺ، وهم طائفةٌ تجري مجرىٰ اليهود والنصارىٰ في الكذب والجَوْر والفسق وسائر أعمالهم، وكانوا من دسائس اليهود ببلاد العرب سابقاً، وقد ساقهم

رجلٌ كان أصلُه يهودياً اسمُه عبدُ الله بن سبأٍ زعيمُ روافض الكوفة، كان يرىٰ المسلمين متّفقي الآراء مع قلوبٍ واحدة، فأراد أن يفرِّقَ بينهم فِرَقاً حتىٰ تذهب قوةُ شوكتهم، فأظهر نفسَه بالإسلام فسار ينافق في الأرض يسعىٰ في إفساد المسلمين، فسار إلىٰ الكوفة والبصرة والعراق وفارس يدعو الناس إلىٰ مذهبه، فسماه مذهبَ الشيعة، وكان أولُ من أظهرَ التشيُّعَ لعداوة المسلمين، وأمر الناسَ بحبِّ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه وأهل بيته معَ بغض أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان. انتهىٰ.

وقال غيره: وكانوا يدسِّسون الفُرسيين حتىٰ تشيَّعوا إلىٰ عليِّ بن أبي طالب كرَّمَ اللهُ وجهَه وأهلِ بيته، فيزعمون أنهم معصومون، ويبالغون في حبهم حتىٰ يرتقوا إلىٰ الكفر والزندقة بسبِّهم وتكفيرهم أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وأنصارهم، حتىٰ شاعت تلك الطائفة وانتشرت ببلاد العرب والعجم إلىٰ يومنا هذا.

س: ما سببُ تسميةِ الشيعة بالرافضة؟

ج: السببُ أنه لما خرج زيدُ بن علي زين العابدين ابن الحسين رضيَ اللهُ عنه علىٰ هشام بن عبد الملك فحاربه يوسُفُ بن عمرَ الثقفي أميرُ العراقيين من قِبَلِ هشام بن عبد الملك، فانهزمَ أصحابُ زيد عنه بعد أن خذله أكثرُهم، فإنه قد بايعه كثيرٌ من أهل

الكوفة وطلبوا منه أن يتبرّأَ من الشيخين أبي بكرٍ وعمرَ لينصروه، فقال: كلا! بل أتولاهما. فقالوا: إذاً نرفضك، فقال: اذهبوا فأنتم الرافضة. فسُمُّوا بالرافضة من حينئذٍ. ذكر ذلك الشيخ العلّامة محمد بن علي الصبّان في كتابه «إسعاف الراغبين».

وقال الأصمعي: سُمُّوا بذلك لتركهم زيد بن علي.

س: هل في كلام عليٍّ رضيَ اللهُ عنه ما يشير إلىٰ فتنة الرافضة؟

ج: نعم، ومن ذلك قولُه كرَّمَ اللهُ وجهَه: هلكَ فيَّ رجلان: محبٌّ مُفرِط، ومبغِضٌ مُفرِّط.

وقال أيضاً: ليحبني قومٌ حتىٰ يدخلوا النار فيَّ، وليبغضني قومٌ حتىٰ يدخلوا النار في بغضي[1].

[1] أخرج الأثر الأول: أحمد في «المسند» (١: ١٦٠) و«فضائل الصحابة» (٢: ٥٦٥)، وولده عبد الله في «السنة» (٢: ٥٤٤)، وابن أبي شيبة (٦: ٣٧٤)، وأبو يعلىٰ (١: ٤٠٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢: ١٩٧). وأخرج الأثر الثاني: ابن أبي عاصم في «السنة» (٢: ١٩٥) بسندٍ صحيح.

وعن علقمةَ بن قيسٍ النخعي رضيَ اللهُ عنه أحدِ أئمة التابعين أنه قال: لقد غَلَتْ هذه الشيعة في عليٍّ رضيَ اللهُ عنه كما غلت النصارىٰ في عيسىٰ ابن مريم[١].

قلت: المُفْرِطون في حبِّ سيِّدنا علي كرَّمَ اللهُ وجهَه والغالون في ذلك هم الشيعة وأذنابهم، ومنهم مَن اشتدَّ في الغلوِّ حتىٰ زعم أنّ علياً هو الله! وأما المبغضُ له المفرِّطُ في حقه فهم النواصبُ والخوارج، كانوا يسبّونه كرَّمَ اللهُ وجهَه ويلعنونه. وكلا الفريقين علىٰ ضلال.

س: كم فِرَق الروافض؟

ج: هم فرقٌ كثيرة. منهم الشيعةُ الإمامية، والكيسانية، ومنهم الغُرابية الذين يزعمون أنّ علياً كرَّمَ اللهُ وجهَه كان المبعوثَ إليه جبريل. ذكره القاضي عياضٌ في «الشفا» و«شرحِه».

س: لماذا سُمِّيت الرافضةُ أيضاً بالإمامية الاثني عَشَرية؟

---

[١] أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢: ٥٤٨).

ج: لأنّ أصحابَ هذا المذهب يعتقدُون أنّ اللهَ بعدَ أن خَتَمَ الرسالةَ بمحمدٍ ﷺ عَيَّنَ في كتابه وعلىٰ لسان أنبيائه اثني عشر إماماً كلُّهم من نَسلِ عليٍّ بن أبي طالب، لهدايةِ الناسِ وقيادتِهم، وهؤلاءِ وحدَهم هم الذين يجب أنْ يتولوا حُكمَ الناسِ إلىٰ يوم القيامة. وهؤلاءِ الأئمةُ معصومون من الخطأ كالأنبياء، وطاعتُهم واجبةٌ، ومنزلتُهم تساوي منزلةَ رسولِ الله ﷺ، وهم أفضلُ ممن سواه من الأنبياء والمرسلين، ومن يشكُّ في ذلك فهو كافرٌ ناصِبِيٌّ خالدٌ في النار علىٰ زعمهم.

ومن اعتقادهم أنّ الإمامةَ محصورةٌ في هؤلاءِ الأئمةِ فقط، وأيُّ حاكمٍ حَكَمَ أو يَحكمُ من غيرهم فهو كافرٌ. فعندَهم حكومةُ الخلفاء الراشدين ومَن بَعدَهم كافرةٌ ظالمةٌ غاصبةٌ لحقِّ هؤلاء.

ومن اعتقادهم أنّ الإمامَ الأخيرَ من أئمتهم لا يموتُ أبداً، بل هو حَيٌّ إلىٰ يوم القيامة، وهو محمد العسكري أو المهدي المنتظر، وهو مهديٌّ آخرُ غيرُ الذي يؤمن به أهلُ السنة.

س: ماذا تعتقد الشيعة الرافضةُ في القرآن الكريم؟

ج: يزعم الشيعة أنّ علماءَ أهل البيت جميعاً قالوا: أُنزل القرآن أربعةَ أرباع: ربعاً فينا، وربعاً في عدوّنا، وربعٌ سِيَرٌ وأمثال، وربعٌ فرائضُ وأحكام، وأنهم قالوا: لو قُرئ القرآن كما أُنزل لوُجد

فيه أسماءُ سبعينَ رجلاً من قريش ملعونين بأسمائهم وأسماء آبـائهم وأمهاتهم، يعنون بهم طائفةً من الصحابة. ويعتقدون أنّ لدىٰ أهـل البيت مصحفاً فيه ما ليسَ بينَ دفتَي المصحف الذي بين يدَي سـائر المسلمين، ويسمونه مصـحفَ فاطمـة، ويعتقـدون أنّ الـذي جمـع القرآنَ كاملاً هو عليٌّ عليه السلام فحسب.

قال نعمةُ الله الجزائريُّ الشيعيّ في كتابه «الأنوار النعمانية» (٢: ٣٦٠): قد استفاضَ في الأخبار أنّ القرآنَ كما أُنزل لم يؤلِّفْه إلا أميرُ المؤمنين عليه السلام بوصيةٍ من النبي ﷺ، فبقيَ بعدَ موته ستةَ أشهر مشتغلاً بجمعه، فلما جمعه كما أُنزل أتىٰ به إلىٰ المتخلِّفين بعدَ رسول الله ﷺ فقال لهم: هذا كتابُ الله كما أُنزل فقال له عمرُ بن الخطاب: لاحاجةَ بنا إليك ولا إلىٰ قرآنِك، عندَنا قرآنٌ كتبه عثمان، فقال لهم عليّ: لن تَـرَوه بعدَ اليوم ولا يراه أحدٌ حتىٰ يظهرَ ولدِي المهديُّ عليه السلام. وفي ذلك القرآن [الذي عند المهدي] زياداتٌ كثيرة، وهو خالٍ من التحريف، وذلك أنّ عثمانَ قد كان من كُتّاب الوحي لمصلحةٍ رآها ﷺ، وهيَ أن لا يكذِّبوه في أمر القرآن بأن يقولوا إنه مفترىٰ أو إنه لم ينزل به الروحُ الأمين كما قاله أسلافهم، بل قالوه أيضاً. وكذلك جعل معاويةَ من الكتّاب قبلَ موته بستة أشهرٍ لمثل هذه المصلحة أيضاً، وعثمانُ وأضرابُه ما كانوا يحضرون إلا في المسجد مع جماعة الناس، فما يكتبون إلا ما نزل به جبرائيلُ

عليه السلام. أما الذي كان يأتي به داخلَ بيته ﷺ فلم يكن يكتبه إلا أميرُ المؤمنين عليه السلام؛ لأنّ له المحْرَمية دخولاً وخروجاً، فكان ينفرد بكتابة مثل هذا. انتهىٰ. وهو كلامٌ لا يحتاج إلىٰ تعليقٍ لما فيه من الزُّور الصريح.

وهذه بعضٌ من نصوصهم ليعلمَ القارئُ أنّ الأمرَ ليس افتراءً عليهم:

(١) قال الشيخُ المفيد الذي يعد عندَهم من مؤسِّسي المذهب: إنّ الأخبارَ قد جاءت مستفيضةً عن أئمة الهدىٰ من آل محمدٍ ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعضُ الظالمين فيه من الحذف والنقصان. انتهىٰ من «أوائل المقالات» ص **٩١**.

(٢) وقال أبو الحسن العاملي: اعلم أن الحقَّ الذي لا محيصَ عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أنّ هذا القرآنَ الذي في أيدينا قد وقع فيه بعدَ رسول الله ﷺ شيءٌ من التغييرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات. انتهىٰ، من المقدمة الثانية لتفسير «مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار» ص **٣٦** (من الفصل الرابع لتلك المقدمة المعنونة بـ: بيان خلاصة أقوال علمائنا في تغيير القرآن وعدمه وتزييف استدلال من أنكر التغيير). بل ويقول العاملي هناك أيضاً إنّ اعتقادَ التحريف من ضرورياتِ مذهب التشيُّع! وهذا نصُّه:

وعندي في وضوح صحة هذا القول ـ تحريف القرآن وتغييره ـ بعد تتبّع الأخبار وتفحّص الآثار، **بحيث يمكنُ الحكمُ بكونه من ضرورياتِ مذهبِ التشيُّع! وأنه مِن أكبر مقاصد غصبِ الخلافة.** انتهىٰ.

(٣) وقال نعمةُ الله الجزائري: إنّ تسليمَ تواتره عن الوحي الإلهي، وكونَ الكل قد نزل به الروح الأمين، يفضي إلىٰ طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة، الدالةِ بصريحها علىٰ وقوع التحريفِ في القرآن كلاماً ومادةً وإعراباً، مع أن أصحابنا قد أطبقوا علىٰ صحتها والتصديقِ بها. انتهىٰ، من «الأنوار النعمانية» له (٢: ٣٥٧).

(٤) وقال سلطان محمد الخراساني: اعلم أنه قد استفاضت الأخبارُ عن الأئمة الأطهار بوقوع الزيادة والنقيصة والتحريف والتغيير فيه، بحيثُ لا يكادُ يقع شكّ. انتهىٰ، من تفسير «بيان السعادة في مقامات العبادة» ص ١٩ (ط.مؤسسة الأعلمي).

ونصوصُهم في ذلك كثيرة.

وهم يعتقدون أنّ الصحابةَ أخطؤوا في ترتيب المصحف وجمْعه، وأنّ النقصَ والزيادةَ والخلل وقع فيه علىٰ أيديهم.

ويُرَدُّ عليهم بأنّ علياً رضيَ اللهُ عنه قد جمع القرآنَ بعد النبي ﷺ، ودخل في الجماعة التي اتفقت علىٰ كتْبِ المصحف وإلغاءِ ما عداه، والتصويبِ لعثمان فيما صنعه من ذلك، حتىٰ لم يُحفَظ عن عليٍّ كلمةٌ ولا حرفٌ واحدٌ في الطعن علىٰ هذا المصحفِ والحرفِ الذي اتّفقوا عليه من كلام الله تعالىٰ، بل روىٰ الناسُ عنه روايةً ظاهرةً أنه كان يُقرِىءُ به ويعلّمه كما يُقرِىءُ به غيرُه، وروىٰ ذلك عنه أبو عبد الرحمن السُّلَمي وغيره أنه أقرأه، فلم يُختَلَفْ عنه في ذلك، ولا رُوِيَ عنه خلافٌ للجماعة فيما اتّفقت عليه، لا من جهة الآحاد ولا من طريق التواتر.

ولو كان من خلافٍ في هذا الباب أو يسيرِ قولٍ لوجب في مستقِرِّ العادةِ أن يَظهر ويَستفيض حتىٰ لا يمكنَ جحدُه وإنكارُه. ولو كان مثل هذا قد وقع من عليٍّ والأئمة العلماء من وَلَدِه لوجب أن يكون نقلُه أظهرَ وأشهر، وأن يكون العِلْمُ به أثبتَ في النفوس وألزمَ للقلوب، لجلالةِ قدر عليٍّ وعترته، وعظيم شأنهم في النفوس، وقد ثبت أنّ نقلَ كلامِ مَن ارتفع قدرُه وعظم شأنه وكثرت شيعتُه والاقتداءُ به يجب أن يكون أظهرَ وأكثرَ مِن نقل كلام مَن هو دون ذلك، ومع ذلك لم يُروَ عن عليٍّ حرفٌ واحدٌ في هذا الباب؛ بل رُويت موافقتُه وتصويبُه ومتابعته للجماعة.

ولو كان الأمرُ عند عليٍّ عليه السلام في أمر القرآن كما تدّعيه الشيعةُ من تغييره وتبديله ومخالفة نظمه الذي أنزل عليه، وإسقاطِ كثيرٍ منه أو الزيادة، لم يسَعْهُ السكوتُ عن إنكارِه لذلك وتوقيفِ الناس علىٰ تغيير كتاب الله وتبديله وتحريفه وتصحيفه ودخوله الخلل فيه، وإشاعةِ ذلك في شيعته والمنحرفين عنه، لأنه أحقُّ من أمَرَ بمعروفٍ ونهىٰ عن منكر، ولا شيءَ من المنكر أعظمُ وأفحشُ من تغيير الكتاب وتحريفه وإفساد نظمه وترتيبه، لأنّ ذلك إفسادٌ للدين وإبطالٌ للشرع، وعليٌّ عليه السلام أجلُّ قدراً وأرفع موضعاً وأشدّ احتياطاً لدينه وللأمة من أن يتساهل في إقرار مثل هذا ويسامح نفسه به، ولو كان له قولٌ في ذلك لوجب أن يُعلَمَ وينتشر، ولم يكن شيءٌ من ذلك[١].

وقد آل أمرُ الخلافة إلىٰ عليٍّ بعدُ، فلِمَ لم يوضِّح للمسلمين تلك الحقيقةَ المزعومةَ في أمرٍ خطيرٍ كتحريف القرآن؟! وقد وجدناه رضيَ اللهُ عنه لمّا تولّىٰ الخلافة لم يخالف الخلفاء الراشدين قبله في شيءٍ من ذلك، فلم يُخرج للناس قرآناً آخر أو غير ذلك.

---

[١] هذا ملخَّصٌ من رد الإمام الباقلاني في كتابه «الانتصار للقرآن» (٢: ٤٦٠-٤٦٤).

قال علماؤنا: من اعتقدَ في القرآن الذي جمعه الصحابةُ رضيَ اللهُ عنهم بين الدفتين أنه مبدَّل، زِيدَ فيه شيءٌ ما ليسَ منه، أو نُقص منه، أو بُدِّل فيه، أو كَذَّبَ بشيءٍ مما صُرِّحَ فيه مِن حُكمٍ أو خَبَر، أو أثبتَ ما نفاه، أو نفىٰ ما أثبته، علىٰ علمٍ منه بذلك؛ فهو: كافرٌ بإجماع أهل العلم. قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ * لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]، فالقرآنُ بإجماع الأمة محفوظٌ من الزيادة والنقص و التغير والتبديل والتحريف. قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. هذا هو موقفُ أهلِ السنة وهذه هيَ عقيدتُهم في القرآنِ الكريم، وأما موقفُ الشيعةِ فقائمٌ علىٰ الشك والتحريف والاتهام بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل وعدم الرضا والقبول، أجارنا الله من ذلك الزيغ المبين. وإنّ الذي يطّلع علىٰ الآيات التي زعموا تحريفَها والنقصَ فيها ليَحمَدُ الله علىٰ نعمةِ العقل والدِّين.

ولا يُغتَرَّ بإنكار بعض رجال الشيعة القولَ بالتحريف وردِّهم له، وهم قلةٌ، قال نعمةُ الله الجزائري في كتابه «الأنوار النعمانية» (٢: ٣٥٧): خالف فيها ـ أي: مسألة التحريف ـ المرتضىٰ والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكموا بأنّ ما بين دفتي المصحف هو القرآن المنزل لا غير ولم يقع فيه تحريفٌ ولا تبديل. انتهىٰ.

وصرَّح هو وغيره بأنّ ذلك كان من باب التقيّة! قال الجزائري أيضاً: والظاهر أن هذا القولَ إنما صدر منهم لأجل مصالحَ كثيرة، منها سدُّ باب الطعن عليها بأنه إذا جاز هذا في القرآنِ فكيف جاز العملُ بقواعده وأحكامه مع جواز لحوقِ التحريف لها. انتهىٰ. وقال النوري الطبرسي: لا يخفىٰ علىٰ المتأمِّل في كتاب «التبيان» للطوسي أن طريقتَه فيه علىٰ نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين. انتهىٰ. ثم أتىٰ ببرهانٍ ليثبت كلامَه فقال: وما قاله السيد الجليل علي بن طاووس في كتابه «سعد السعود» إذ قال: ونحن نذكر ما حكاه جدي أبو جعفر الطوسي في كتابه «التبيان» **وحملَتْه التقيّةُ علىٰ الاقتصارِ عليه**... انتهىٰ، من «فصل الخطاب» للطبرسي ص ٣٨.

وإنّ هذا المذهبَ الباطلَ (التقيّة) أفقدَ الناسَ الثقةَ بكل ما يصدر من الشيعة من دعوات التقريب وغيرها، وسيأتي الحديثُ مفصَّلاً عن التقيّة ومعناها وعقيدتهم فيها.

س: ما موقفُ الشيعةِ من السنة النبوية التي هيَ المصدرُ الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم؟

إنّ الشيعةَ وإن لم يصرِّحوا ابتداءً بإنكار جُملةِ السنة النبوية كمصدرٍ من مصادر التشريع، إلا أنّ حاصلَ مذهبهم وحقيقته هو ذلك لا محالة، وذلك للأمور الآتية:

أولاً: الحديث عند الشيعة هو: كلامٌ يَحكِي قولَ المعصوم [وهو عندهم: أحدُ الأئمة الاثني عشر] أو فعله أو تقريره، و بهذا الاعتبار ينقسم إلىٰ الصحيح و مقابله، و بهذا عُلم أنّ ما لا ينتهي إلىٰ المعصوم ليس حديثاً، وأما العامّة [يعنون بهم أهلَ السنة!] فاكتفوا فيه بالانتهاء إلىٰ أحد الصحابة والتابعين[١].

وبناءً علىٰ ذلك فإنّ جميع ما يرويه أهلُ السنة (العامة كما يُسمُّونهم!) في دواوينهم كالبخاريِّ ومسلم والسنن وغيرها: لا حجةَ فيه عندَهم ولا اعتبارَ له. وموقفُهم هذا مبنيٌّ أيضاً علىٰ تكفيرهم للصحابة، وما ترتَّب عليه من إسقاطِ كلِّ مروياتهم! فأهدروا بذلك الجلَّ الأعظمَ من السنة النبوية التي يَتعبَّدُ اللهَ بها السوادُ الأعظمُ من أمّة الإسلام عبر العصور المتعاقبة! فضلاً عن جُرْمِهم في تكفير الجيل الذي تولَّىٰ المصطفىٰ ﷺ تزكيته وتربيته!

ثانياً: المصادرُ المعتبرة للأحاديث عندهم هي أربعةُ كتبٍ فحسب، هي: «الكافي» لأبي جعفر محمد الكُلَيني، وهو أشهرها وأعظمها عندَهم، و«كتاب من لا يحضره الفقيه» لأبي جعفر بن

---

[١] كما في «أصول الحديث وأحكامه» لجعفر السبحاني ص١٩، ط٢، سنة ١٤١٩هـ، مؤسسة الإمام الصادق بـ(قم ـ إيران).

بابَوَيه القُمّي، و«تهذيب الأحكام» للشيخ أبي جعفر محمد الطوسي، و«الاستبصار» للطوسي أيضاً.

وقد انقسم الشيعة في موقفهم من روايات تلك الكتب الأربعة إلىٰ فريقين:

الأولُ: الأخباريون، وهم يجعلون كلَّ ما في تلك الكتب الأربعة حجةً قاطعة، لا يمسها الطعنُ ولا النقد، وهؤلاء أنكروا علمَ الرجال والجرح والتعديل برمته، الأمرُ الذي أوقعهم في معضلة التسليم بكل ما في تلك الكتب من البلايا والفضائح والطعون! فضلاً عن أنهم يرون أن علم الجرح والتعديل مقتبسٌ من العامة (أهل السنة!)، ومخالفتُهم واجبة!

الثاني: الأصوليون، وهم يُخْضِعون روايات تلك الكتب للنظر ونقد الرجال، ولكنْ علىٰ موازينهم في النقد يتساقط ما يزيد علىٰ النصف من تلك المرويات بل أكثر بكثير! وقد أدخلَ هذا الأمرُ الفريقين في صراعٍ شديد.

س: ما معنىٰ التقيّة التي تُذكَر عن الشيعة؟ وما عقيدتهم فيها؟

ج: التقية عند الشيعة هيَ: كتمانُ الحق وسترُ الاعتقاد ومكاتمةُ المخالفين وتركُ مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدِّين أو

الدنيا، وكذلك هيَ: إظهارُ موافقة أهل الخلاف فيما يَدِينون به خوفاً. والتقية من عقائد الرافضة التي شابهت بها اليهودَ الذين يرَون النفاقَ واجباً للتخلُّص من مخالفيهم.

والتقيةُ عند الشيعة من أعظم الشعائر والقُرَب! فقد روىٰ الكُلَيني عن جعفر الصادق ـ وحاشاه من ذلك رضيَ اللهُ عنه ـ أنه قال: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمانَ لمن لا تقيّةَ له»، وفي أمالي الطوسي عنه أيضاً أنه قال: «ليس منا من لم يلزم التقيّة، ويصوننا عن سفلة الرعيّة».

لكنّ أئمةَ أهل البيت رضيَ اللهُ عنهم كالإمام جعفر الصادق ووالده الباقر، وغيرهما، كانوا من أعظم الناس شجاعةً وإقداماً، فلم يكونوا محتاجين إلىٰ إخفاء معتقداتهم، وإذا كانوا علىٰ حقٍّ فكيف يُبيحون لأنفسهم كتمَ ذلك الحق عن المسلمين وتركهم في ضلال؟! وقد أكثرت الشيعةُ الرافضةُ الكذبَ علىٰ أئمة أهل البيت الأطهار، وأسانيدُ الشيعة في كتبهم إلىٰ أهل البيت فيها مجاهيلُ وسَقَطٌ ومتَّهمون، باعترافِ علمائهم بالجرح والتعديل كالخُوْئي والمظفَّر وغيرهما، فلا تثبت بتلك الأسانيدِ الحجةُ.

س: من هم شيعةُ الإمام علي كرَّمَ اللهُ وجهَه؟

ج: هم أهل السنة والجماعة، لأنهم الذين أحبوه كما أمرَ اللهُ ورسولُه، لا الروافض كما يزعمون، لأنّ المحبة المعتبرة الممدوحة

هي ما كانت مع اتّباع سُنّة المحبوب، إذ مجرَّدُ محبتهم من غير اتّباع لسُنّتهم لا تفيد مُدَّعِيَها شيئاً من الخير، بل تكون عليه وبالاً وعذاباً في الدنيا والآخرة ، علىٰ أنّ هذه ليست محبةً في الحقيقة، إذ حقيقة المحبة الميل إلىٰ المحبوب وإيثار محبوباته ومرضيّاته علىٰ محبوبات النفس ومرضيّاتها، ومن ثم قال عليٌّ كرَّمَ اللهُ وجهَه: لا يجتمع حبي وبغض أبي بكر وعمر. أي: لأنهما ضدان، وهما لا يجتمعان.

س: ما الذي يجبُ علينا اعتقادُه في الصحابةِ أجمعين؟

ج: يجب أن نعتقد فضلَ الصحابة رضيَ الله عنهم، وأنهم عدولٌ خيارٌ أمناء، لا يجوز سبُّهم ولا القدحُ في أحدٍ منهم، ولا سوءُ الظن بهم؛ فقد قالَ عليه الصلاةُ والسلام: «لا تسبُّوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفه»[١]. وقال ﷺ: «مَن سبَّ أحداً من أصحابي فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صَرْفاً ولا عَدْلاً»[٢].

---

[١] أخرجه البخاري (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٥٤٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

[٢] أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١: ٥٢)، والخلال في «السنة» (٣: ٥١٥).

قال العلماءُ رحمهم الله: إنَّ سبَّهم والطعنَ فيهم إذا كان مما يخالف الأدلةَ القطعيةَ فهو كُفر، كقذف أمِّ المؤمنين عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، وإلا فبدعةٌ وفسق. فعلىٰ المسلمِ المشفقِ علىٰ دينه أن ينطويَ باطنُه في أصحاب رسول الله ﷺ علىٰ المحبة، وحسنِ الظن، والاحترام، وأن يثنيَ عليهم، ويترضّىٰ عنهم، ويمسكَ عن الخوض فيما لا يعنيه من فضول الكلام؛ حتىٰ يصيرَ من أهل الآية: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وقالَ بعضُ السَّلَف لما سُئل عن ذلك: تلك دماءٌ طهَّرَ اللهُ أيديَنا منها فلا نلوِّثُ بها ألسنتنا.

س: ما واجبُنا فيما جرىٰ بينَ الصحابة رضيَ اللهُ عنهُم من الاختلافات والمنازعات؟

ج: يجبُ علينا الإمساكُ عمّا شَجَرَ بينهم، والإضرابُ عن أخبار المؤرخينَ وجهلةِ الرواةِ وضُلّالِ المبتدعين، القادحةِ في أحدٍ منهم، وأن نلتمسَ لِـمَا نُقل عنهم من ذلك أحسنَ التأويلاتِ اللائقةِ بفضلهم وجلالةِ قدرهم، ونُخرجَ لهم أصوبَ المخارج، فنذكر حسناتِهم، وجميلَ سِيَرِهم، ونسكتَ عمَّا وراءَ ذلك؛ فإنّ الله سبحانه وتعالىٰ أعلمُ بهم وبما يؤولُ إليه أمرُهم، وقد مدحَهم في

كتابه وأثنىٰ عليهم بقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح: ٢٩]، فكيف يجوز عِلمُ الله بذلك ثم يُخفيه عن نبيه ﷺ وعمَّن بعده من الخَلَف؟! فتعالىٰ الله عن ذلك، ومن خَطَرَ بباله أنه سبحانه لا يعلم بما سيكون منهم بعد وفاةِ رسوله ﷺ فذلك كفرٌ جليّ؛ فليحذَرْه.

وكذلك ما جرىٰ بين الإمامِ عليٍّ ومعاويةَ من القتال والخصام، ومع ذلك لم يَحكم أحدٌ بكُفر الآخر والخروجِ من الإسلام. قال العلماءُ رحمهم الله: إنّ أميرَ المؤمنين علياً رضيَ اللهُ عنه اجتهد في الخلافة فأصابَ في اجتهاده، وكان أحقَّ الناس بها إذ ذاك، ومعاويةُ رضيَ اللهُ عنه اجتهد فأخطأ في اجتهاده، ولم يكن مستحقاً للخلافة مع عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه، فلو أدركناهم لكنّا مع عليٍّ علىٰ معاويةَ وفئته الباغية حتىٰ تفيء إلىٰ أمر الله. ولكنّ سلامَتنا في السكوت عن التعرُّض لأمورهم، وعن التفصيل الذي يؤدِّي إلىٰ التنقيص لقدرهم، فاللهُ أعلم بنياتهم وسرائرهم: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

س: ما حكمُ سبِّ الصحابة رضيَ اللهُ عنهم؟

ج: قال العلماء: من الفسق سبُّ أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدٍ منهم، ويعزَّر صاحبُه بما يستحق من التعزير الذي يردعُه،

وقد قال رسول الله ﷺ فيمن يفعل ذلك: «إن الله تبارك و تعالىٰ اختارني واختار لي أصحاباً، فجعل لي منهم وزراء وأنصاراً وأصهاراً، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبَلَ منه يومَ القيامة صرفٌ و لا عدلٌ»[١].

س: ما حكمُ مَن أنكر صحبةَ أبي بكر الصدِّيق رضيَ اللهُ عنه أو خلافته؟

ج: قال الإمامُ الغزالي رحمه الله تعالى في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»: إن أهل الفرق الإسلامية اتفقوا علىٰ أن أبا بكر الصديق أحقُّ الناس بالخلافة بعدَ رسول الله ﷺ، ما خلت الرافضة والشيعة فإنهم أنكروا علىٰ حقيقة خلافته. انتهىٰ.

وقد نصَّ العلماءُ علىٰ كُفر من أنكر صحبته؛ لثبوتها بنصِّ القرآن في آية الغار، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وكذا إنكارُ خلافته المنصوصة بآية المواعدة

---

[١] أخرجه الحاكم (٦٦٥٦) وصحّحه، والطبراني في «الكبير» (١٧: ١٤٠) وفي «الأوسط» (١: ١٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢: ١١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣: ٣٧٠) وغيرهم، من حديث عويم بن ساعدة رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (١: ٧١): هذا حديثٌ حسن. وعزاه أيضاً إلى «مسند الحميدي».

وهي قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ الآيةَ [المائدة: ٥٤]، اتفق أهلُ التفاسير والحديث وسائرُ أهل السنة علىٰ أن الذي خرج يجاهد المرتدين من بعد نبينا ﷺ هو أبو بكر الصديق رضيَ اللهُ عنه بلا خلاف، حتىٰ ردَّهم إلىٰ الإسلام، فلولا أبو بكر لذهب الدين كما قال أبو هريرة رضيَ اللهُ عنه: لولا الصدّيقُ ما عُبِد اللهُ في الأرض.

ولهذا قال بعضُهم: يجب علىٰ كلِّ مسلم مخلِص الإيمانِ أنْ يؤدِّي شكرَه لأبي بكر الصديق رضيَ اللهُ عنه، فكيف بمن سبَّه وطعنه ورماه بالظلم والعياذُ بالله؟! وحاشا أنْ يكونَ للطيِّب ﷺ صاحبُ سوء.

س: ما حكمُ مَن أبغضَ الإمام عليّاً كرَّمَ اللهُ وجهَه؟

ج: قال المحققون من العلماء: إنّ بغضَ الإمام عليٍّ وغيرِه من الصحابة رضيَ اللهُ عنهُم إنْ كان من جهةِ نُصرتِهم لرسول الله ﷺ وحمايتهم لدين الله فهو كفرٌ لا شكَّ فيه، ونفاقٌ لا مراءَ فيه، وعليه يُحمل ما ورد من الوعيد بذلك كقوله ﷺ: «حبُّ الأنصار

إيمانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ»[1] وكقول عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه: «والذي فلق الحبةَ وبرأ النسمةَ إنه لعهدُ النبيِّ الأميِّ إليَّ: أنّه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»[2]. وأمّا إذا كان بغضهم من غير تلك الجهة، بل من أمرٍ طارئ يقتضي المخالفةَ، فلا يُحكم علىٰ صاحبه بالكفر ولا بالنفاق، وعلىٰ هذا يُحمل ما كان من الصحابة بعضهم مع بعض في اختلافهم وحروبهم التي وقعت بينهم .

فيتعيَّن علىٰ كل مسلم أن يحبَّ الإمامَ علياً كـرَّمَ اللهُ وجهَـه وغيرَه من أصحاب رسول الله ﷺ، وأهلَ البيـت الطـاهرين، مـن غير غُلُوٍّ ولا مبالغةٍ كما بـالغ بعـضُ الشـيعة في حـبِّ الإمـام عـلي وتقديسه فرفعوه إلىٰ درجة النبوة، بل إلىٰ ما هـو أعـلىٰ مـن النبـوة، ووضعوا في الأحاديث النبوية ما ليسَ منها، وأدخلوا في معتقداتهم ما هو كفرٌ صريح. كما بالغ بعـض أعدائـه رضيَ اللهُ عنـه في بغضـه حتىٰ لعنوه علىٰ المنابر، فعليهم لعنةُ الله والملائكةِ والنـاسِ أجمعـين.

[1] أخرجه أحمد في «المسند» (٣: ٧٠)، و«فضائل الصحابة» (٢: ٧٩٢)، من حـديث أبي سعيد الخدري رضيَ اللهُ عنه، وأخرجه البيهقـي في «السـنن الكبـير» (٧: ٢٤١) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

[2] أخرجه مسلمٌ (٧٨)، والنسائي (٥٠٢٢)، وابن ماجه (١١٤)، من حديث زر بن حبيش عن علي رضيَ اللهُ عنه.

وقد رُويَ عنه كرَّمَ اللهُ وجهَه أنه قال: هلكَ فيَّ رجلان: محبٌّ مُفرِط، ومبغضٌ مُفرِّط[1].

س: ما حكمُ مَن سبَّ أمَّ المؤمنين عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أو قذفها؟

ج: إنّ ذلك كبيرةٌ من أكبر الكبائر والعياذُ بالله، بل قال القاضي عياضٌ في «الشفا»: مَن سبَّ عائشةَ أم المؤمنين قُتل، ومَن رماها فقد خالف القرآن. وقيل: إن سبَّها يؤدي إلىٰ سب الله؛ لأنّ من سبها فقد سبَّ النبيَّ ﷺ، ومن سبه فقد سب الله. والدليلُ علىٰ ذلك أنها طيِّبة، زوَّجها الله للطيِّب، فلما قذفها قومُها أنزل الله عُذْرها وبرَّأها مما يقولون وأنزل فيها: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦] يُراد بالطيِّب: النبيُّ ﷺ، والطيِّبة هي: عائشة رضيَ اللهُ عنها، فمن سب النبيَّ ﷺ فيها فهو كافر، ملعونٌ فاعله، حرَّم الله عليه الجنة.

وأخرجَ ابنُ حَزْم بإسناده إلىٰ هشام بن عمّار رحمه الله تعالى قال: سمعتُ مالكَ بن أنس رضيَ اللهُ عنه يقول: مَن سبَّ أبا بكر وعمر جُلد، ومن سبَّ عائشة قُتل، قيل له: لِمَ يقتل في عائشة؟ قال:

---

[1] تقدم تخريجه ص١١.

لأنّ الله تعالىٰ يقول في عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[النور: ١٧]، قال مالكٌ: فمَن رماها فقد خالفَ القرآن، ومَن خالفَ القرآن قُتل. قال ابنُ حزم رحمه الله: قولُ مالكٍ هذا صحيحٌ، وهي ردّةٌ تامة، وتكذيبٌ لله تعالىٰ في قطعه ببراءتها.

وحكىٰ أبو الحسن الصِّقِلِّي أنّ القاضيَ أبا بكر ابنَ الطيِّبَ قال: إنّ الله تعالىٰ إذا ذَكر في القرآنِ ما نسبه إليه المشركون سَبَّحَ نفسَه لنفسه، كقوله: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٦]، وذكر تعالىٰ ما نسبه المنافقون إلىٰ عائشَة فقال: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ﴾ [النور: ١٦]، سبَّحَ نفسَه في تبرئتها من السُّوء كما سبَّحَ نفسه في تبرئته من السُّوء، وهذا يشهدُ لقول مالكٍ في قتل مَن سبَّ عائشة، ومعنىٰ هذا والله أعلم: أنّ الله لما عظّم سبّها كما عظّم سبّه؛ وكان سبُّها سبّاً لنبيه، وقرن سبَّ نبيه وأذاه بأذاه تعالىٰ، وكان حكمُ مؤذيه تعالىٰ القتل؛ كان مؤذي نبيِّه كذلك.

وقال الإمامُ الحافظُ أبو بكر ابنُ العَرَبي: إنّ أهلَ الإفك رموا عائشةَ المطهَّرة بالفاحشة فبرّأها الله، فكل مَن سبّها بما برأها الله منه فهو مكذِّب لله، ومن كذَّب الله فهو كافر، فهذا طريقُ قولِ

مالك، وهي سبيلٌ لائحةٌ لأهل البصائر، لو أنّ رجلاً سبَّ عائشةَ بغير ما برأها الله منه لكان جزاؤُه الأدبَ.

وقال الإمامُ النوويُّ في شرح حديث الإفك: براءةُ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها من الإفك براءةٌ قطعيةٌ بنصِّ القرآن العزيز، فلو تشكَّكَ فيها إنسانٌ والعياذُ بالله صارَ كافراً مرتداً بإجماع المسلمين، قال ابنُ عباسٍ وغيرُه: لم تَزْنِ امرأةُ نبيٍّ منَ الأنبياء صلواتُ الله وسلامُه عليهم أجمعين، وهذا إكرامٌ مِنَ الله تعالىٰ لهم.

س: هل نصَّ النبي ﷺ علىٰ خلافة أحدٍ بعدَه؟

ج: اتفق معظمُ الأئمة علىٰ أنّ النبي ﷺ لم ينصَّ علىٰ خلافة رجلٍ معيَّن، ولو كان هناك نصٌّ صريحٌ علىٰ ذلك لم تقع المنازعةُ من الأنصار وغيرهم أوّلاً، ولَذَكرَ حافظُ النصِّ ما معه، ولرجعوا إليه. وأمّا ما تزعمه الشيعة من النصِّ علىٰ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه فباطلٌ لا أصلَ له باتفاق المسلمين، وأولُ من كذَّبهم عليٌّ نفسُه؛ إذ لو كان عنده نصٌّ لذكره، ولم يُنقَلْ عنه ذلك في يومٍ من الأيام، مع أنّ أمرَ الخلافة مما تتوفَّر الدواعي علىٰ نقله، وإذا لم يكن نصٌّ فالبيعةُ لم توجد لغير أبي بكر إجماعاً.نعم نَبَّه النبيُّ ﷺ وأشارَ إلىٰ

خلافة الصديق رضيَ اللهُ عنه حينَ قَدَّمَه لإمامـة الصـلاة بالنـاس، فقال: «مروا أبا بكرٍ فليصلِّ بالناس»[١].

والإمامةُ في الصـلاة مـن وظيفـة الخليفـة، ولـذلك قـال الصحابةُ ومنهم الإمام عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «رَضِينا لدنيانا مَن رَضِيَه رسولُ الله ﷺ لدينِـنا»[٢]. وأمّـا ما تدعيه الشيعة أنّ النبـيَّ ﷺ عـزل أبا بكر بخروجِه وإمامتِه، وتخلَّفَ أبو بكر ليكـون مأمومـاً: فـزعمٌ باطلٌ؛ فإنّ الرواياتِ صريحةٌ أنّ أبا بكر رضيَ اللهُ عنه صَلَّىٰ بالنـاس بعدَ ذلك ثلاثةَ أيام، ولم يخرج فيها رسولُ الله ﷺ.

وعن عائشة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ قال لها: «ادعي لي أبا بكر وأخاك حتىٰ أكتب كتابـاً، فـإني أخشـىٰ أن يتمنـىٰ مـتمنٍ، ويقولَ قائلٌ: أنا أولىٰ، ويأبىٰ الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[٣].

و عن أبي سعيدٍ الخُدْري رضيَ اللهُ عنه أنّ النبي ﷺ خطب في آخر حياته، فمما قال: «إنّ أمَنَّ الناس عليَّ في صحبتهِ ومالـهِ أبـو بكر، فلو كنتُ متّخذاً خليلاً غير ربي لاتخذتُ أبا بكر، ولكن أخوّة

---

[١] أخرجه البخاري (**٦٣٣** ومواضع أخر)، ومسـلمٌ (**٤١٨**)، وغيرهمـا مـن حـديث عائشة رضيَ الله عنها.

[٢] أخرجه الخلال في «السنة» (**٣٣٣**) وابن عبد البر في «التمهيد» (**٢٢: ١٢٩**).

[٣] أخرجه مسلمٌ (**٢٣٨٧**)، وغيره.

الإسلام ومودّته، لا يَبقَيَنَّ في المسجد بابٌ إلا سُدَّ إلا باب أبي بكر»[١].

س: ما حجةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ في تقديمهم الخلفاءَ الثلاثةَ علىٰ سيِّدنا عليِّ بنِ أبي طالب رضيَ اللهُ عنهُم ونفعنا بهم؟

ج: حجّتُهم في ذلكَ إجماعُ الصحابةِ رضيَ اللهُ عنهُم علىٰ تقديمِ الصدِّيقِ ثم الفاروقِ ثم عثمانَ في المبايعة، وهم لا يجتمعون علىٰ ضلالةٍ قطّ؛ للحفظ الإلهيِّ لهم عن ذلك، وعِصْمتِهم من الإجماعِ علىٰ باطلٍ أو خطأٍ بنصِّ قوله ﷺ: «لا تجتمعُ أمتي علىٰ ضلالة»، وفي رواية: «علىٰ خطأ»[٢]، وقوله ﷺ: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح»[٣]، وقوله ﷺ: «ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت إلا

---

[١] أخرجه البخاري (٣٤٥٤)، ومسلمٌ (٢٣٨٢)، وغيرهما، واللفظ للبخاري.

[٢] أخرجه أحمد (٢٧٢٦٧)، والترمذي (٢١٦٧)، وابن ماجه (٣٩٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٢: ٢٨٠)، والحاكم (١: ٢٠٠). قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٤٧٠): فالحديث مشهور المتن، وله أسانيدُ كثيرة وشواهدُ عديدة.

[٣] أخرجه أحمد (٣٦٠٠) ـ وقال الشيخ شعيب: إسنادُه حسن ـ والبزار (٥: ٢١٢)، والطيالسي ـ (ص٣٣)، والطبراني في «الأوسط» (٤: ٥٨)، والحاكم (٣: ٨٣). وصرَّح أكثرُ الحفاظ علىٰ أنه من كلام ابن مسعود رضيَ اللهُ عنه. قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٢٤٥): وهو موقوفٌ حسن.

مات ميتة جاهلية»[1]، وغير ذلك من الأحاديث الصريحة الدالة علىٰ وجوب اتباع ما اتفقت عليه الأمة، والتحذير من الشذوذ عنها، ومن شَذَّ شَذَّ إلىٰ النار، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٠].

وحاشا الصحابةَ أو أحداً منهم أن يُخفوا الحقَّ أو يتركوا القيامَ به؛ خيفةً أو مداهنةً وهم خيارُ هذه الأمة، والشهودُ العدول الأئمة بشهادة الله تعالىٰ ورسوله ﷺ، قال الله تبارك وتعالىٰ في حقهم: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقال رسول الله ﷺ: «خيرُ القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذي يلونهم»[2].

---

[1] أخرجه البخاري (٦٧٢٤)، ومسلم (١٨٤٨)، وغيرهما، من حديث ابن عباس رضيَ الله عنهما.

[2] أخرجه البخاري (٣٤٥٠)، ومسلمٌ (٢٥٣٣)، من حديث عمران بن حصين رضيَ الله عنه.

ومَدْحُ الله ورسولهِ ﷺ لا يتبدَّل، ووعـدُهما لا يخلَّـفُ ولا يتحوَّل؛ إذ هو سبحانه المطّلع علىٰ عواقب الأمـور، فـلا يَمـدح إلا من سبقت له منه الحسنىٰ، فافهم.

س: ما سببُ تأخُّر الإمام علي بن أبي طالب عن مبايعة أبي بكر الصديق رضيَ اللهُ عنهما؟

ج: اعلم أن أميرَ المؤمنين عليّاً كرَّمَ اللهُ وجهَه هو أَجَلُّ مـن أن يتواطأ علىٰ خلافِ ما أمرَ الله به ورسولُه من المبايعة لغيره؛ جبنـاً وخوراً، فإنّه أشجعُ المؤمنين، لا تأخذه لومةُ لائم في الدِّين، غيرَ أنه تأنّىٰ حتىٰ ظهر له الحق فاتبعه. وقد ثبتَ بإجماع الأمة أنـه رضيَ اللهُ عنه بايع أبا بكر وترضَّىٰ عنه وعن عمرَ، وأثنىٰ عليهما بعد وفـاتهما، وعقد الخلافةَ لعثمان، وهل يجوز لمثله وهو الأسـدُ الغالـب وليـثُ بني غالب أن يـداهنَ في ديـن الله؟! أو ينبـذَ وصـيةَ رسـول الله؟! سبحانك هذا بهتانٌ عظيم.

س: ما تأويل قولـه ﷺ في حـق الإمـام عـليّ كـرَّمَ اللهُ وجهَه يوم غديرخُمّ: «مَن كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهـم والِ من والاه وعادِ من عاداه»؟

ج: قال العلماء: ليس في هذا الحديث تنصيصٌ علىٰ خلافة علي بعده ﷺ كما زعمته الشيعة قائلين: المرادُ بالمولىٰ الأَولىٰ، بدليل الدعاء له. والجوابُ علىٰ ذلك من وجوه:

(١) أحدُها أنّهم اتفقوا علىٰ اعتبارِ التواتر فيما يُستدَلُّ به علىٰ الإمامة، وهذا الحديثُ ليس بمتواتر.

(٢) لا نُسلِّمُ أنّ المرادَ بالمولىٰ الأَولىٰ، إذ لم يُعهد كونُ المولىٰ بمعنىٰ الأولىٰ لا شرعاً ولا لغةً، فلم يذكر أحدٌ من أئمة العربية مَفْعَلاً بمعنىٰ أفْعَلَ، بل المرادُ به الناصر. والغرضُ من السياق التحذيرُ من بغضه، والتنبيهُ علىٰ مزيد شرفه، والردُّ علىٰ مَن تَكلَّمَ فيه كرَّمَ اللهُ وجهَه.

(٣) إذا سَلَّمنا أنّ المرادَ أنه أَولىٰ، لكن لا نُسلِّمُ أنّ المرادَ أنه أولىٰ بالإمامة، بل بالاتباع له والقربِ منه، فهو كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨].

(٤) ولو سلمنا أنه أولىٰ بالإمامة فالمرادُ في المآل حينَ تُعقد له البيعة، فلا ينافي تقديمَ الأئمة الثلاثة عليه لانعقاد الإجماع عليه حتىٰ مِن الإمام عليٍّ نفسه، ويدل ذلك عدمُ احتجاجِ عليٍّ وغيرِه به عند الاختلاف بعد موته ﷺ معَ مَسِيسِ الحاجة إليه. وتجويزُ نسيانِ الصحابةِ لهذا الحديثِ مع قُرْبِ العهدِ من سَماعهِ في غايةِ البعد، وزَعْمُ أنّهم علموا هذا النصَّ ولم ينقادوا له عنادٌ باطلٌ .

(٥) كيف يكون ذلك نصّاً في إمامة عليٍّ مع أن عليّاً نفسَه صرَّحَ بأنّه ﷺ لم ينصَّ عليه ولا على غيرِه[١]؟!

س: هل يجوز لعنُ معاويةَ وغيرِه ممن خرَجَ علىٰ الإمام عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه؟

ج: اعلم أنه ليس الخروجُ علىٰ الأئمة عندنا كفراً، فغايةُ مَنْ خرجَ علىٰ الإمام المرتضىٰ من أهل التوحيد أنْ يكونَ عاصياً، والعاصي لا يجوز لعنُه معيَّناً، بل صرَّحَ العلماءُ رحمهم الله أنه لا يجوز لعنُ أحدٍ بعينه إلا مَن عَلِمْنا موتَه علىٰ الكفر، كفرعون، أو أنّ رحمةَ الله لا تناله بحال كإبليس، ومع ذلك فلا فضيلةَ في لعن مَنْ هذا وصفُه؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ نهىٰ عن لعن مَن كان مِن أهل القبِلة[٢]، ففي الحديث: «لعن المؤمن كقتله»[٣] وفيه: «لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضبه»[٤].

---

[١] كما في «صحيح البخاري» (٤١٨٢).

[٢] ولا ينافي ذلك ما نقل أنّ النبي ﷺ لعن بعض أهل القبلة؛ لأنه يعلم من أحوالهم ما لا يعلمه غيره.

[٣] أخرجه البخاري (٥٧٥٤)، ومسلمٌ (١١٠)، من حديث ثابت بن الضحاك.

[٤] أخرجه أحمد (٥: ١٥)، وأبو داود (٤٩٠٦)، والترمذي (١٩٧٦) وغيرهم، من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

س: ما حكم الشرع المطهَّر فيما تصنعه الرافضةُ في يوم عاشوراء من النوح واللطم وتعذيبِ النفس؟

ج: هذه معصيةٌ من الكبائر التي يستوجب فاعلُها العذاب، فقد لعن رسولُ الله ﷺ فاعلَ ذلك.

قال الإمـامُ النووي في كتاب «الأذكار»: أجمعت الأمّةُ علىٰ تحريم النِّـياحة والدعاءِ بدعوىٰ الجاهلية، والدعاء بالويـلِ والثبـور عندَ المصيبة. انتهىٰ.

وفي الحديث قال رسول الله ﷺ: « اثنتانِ في الناس هما بهم كفرٌ: الطعنُ في النسَب، والنياحـةُ عـلى الميّـت »[1]. وعنـه ﷺ قـال: «لـيس منّـا مَـن ضرَبَ الخـدود، وشـقَّ الجيـوب، ودعـا بـدعوىٰ الجاهليـة»[2]. وعـن أبي سـعيدٍ الخُـدْري رضيَ اللهُ عنـه قـال: «لعـنَ رسولُ الله ﷺ النائحةَ والمستمعة»[3].

قال الإمامُ العلّامةُ مفتي الديار الحضرمية عبدُ الرحمن بـن محمد المشهور الحضرمي في «فتاويه»: العملُ بـ(يا حسين) في جهـة

---

[1] أخرجه مسلمٌ (٦٧) من حديث أبي هريرةَ رضيَ الله عنه.

[2] أخرجه البخاري(١٢٣٢) ومسلمٌ (١٠٣)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

[3] أخرجه أبو داود (٣١٢٨)، وأحمد (٣: ٦٥)، وغيرهما.

الهند وجاوة المفعولُ يومَ عاشوراء بدعةٌ مذمومةٌ شديدةُ التحـريم، فاعلوه فسّاق وضُلّال متشبهون بالرافضة لعـنهم الله، وإنّ رسـولَ الله ﷺ يقول: «من تشبّه بقومٍ فهو منهم»[١]. انتهىٰ.

وقال الشيخُ العلامةُ أحمدُ بنُ حَجَر الهيتَمي المكّي رحمـه الله تعالىٰ في كتابه «الصواعق المحرِقة»: إياك ثـم إيـاك أن تشـتغلَ يـومَ عاشوراء: ببِدَع الرافضة ونحوهم من الندب والحزن والـنِّياحة، إذ ليسَ ذلك من أخـلاق المؤمـنين، وإلا لكان يـومُ وفـاة رسـول الله ﷺ أولىٰ بذلك وأحرىٰ، أو: بِبدَع النواصـب الملعـونين، يفرحـون بمقتل سبط رسول الله ﷺ، يلعبون ويتفرَّجون ويثنون عـلىٰ قاتلـه ويتَّخذون يومَ عاشوراء عيداً وإظهار الزينة فيـه، ولم يَـرِد في ذلـك شيءٌ يُعتمد عليه ولا أثـر صـحيح يُرجـع إليـه. وأمـا أهـل السـنة والجماعــة فهــم الــنمط الأوســط، لا يُظهِـرون الجـزَع والحــزنَ كالروافض، ولا يفرحون ويتفرَّجون كالنواصب، بل يبتغـون بـين ذلك سبيلاً كما أمر الله ورسولُه في هذا اليوم من التعظـيم والحرمـة للشـهر الحـرام بالصـيام والـدعاء والاسـتخارة إلىٰ الله عـزّ وجـلّ

[١] أخرجه أبو داود (٤٠٣١) وأحمد (٢: ٥٠) وغيرهما من حديث عبد الله بـن عمـر ابن الخطّاب رضيَ الله عنهما.

والاستغفار من الذنوب والتوبة من الحوبة والرجاء من الرحمة؛ لأن فيها سرّاً عظيماً. انتهىٰ.

س: ما حكمُ زواج المتعة في الإسلام؟ وما أقوالُ العلماء في ذلك؟

ج: اعلم أنّه قد أجمعَ العلماءُ وفقهاءُ الأمصار قاطبةً علىٰ تحريم نكاح المتعة؛ للأحاديث الصحيحة الصريحة القاطعة بتحريم ذلك، وصَرَّحَ ﷺ بأنّ تحريمَه دائمٌ إلىٰ يوم القيامة، كما ثبت من حديث سبرة بن مَعبَد الجُهَني رضيَ اللهُ عنه أنّه غزا معَ رسول الله ﷺ يومَ فتح مكة، فقال: «يا أيُّها الناسُ، إنِّي كنت أذنتُ لكم في الاستمتاع من النساء، وإنّ الله قد حَرَّمَ ذلك إلىٰ يوم القيامة»[1].

قال علماؤنا: قد كانت المتعةُ في صدر الإسلام جائزةً، ثم نُسخت واستقرَّ علىٰ ذلك النهيُ والتحريم، وكان نسخُ ذلك مرتين: الأولىٰ: يومَ خيبر كما ثبت في «الصحيح»، والثانية: يومَ فتح مكة كما ثبت في «الصحيح» أيضاً، وقد كان فيها خلافٌ في العصر الأول، ثم ارتفع وأجمعوا علىٰ تحريمه، وما ذهبَ إليه الروافضُ والشيعةُ من إباحة ذلك مردودٌ؛ لأنه يصادمُ النصوصَ الشرعيةَ من الكتاب والسنة، ويخالف إجماعَ علماء المسلمين والأئمة المجتهدين.

---

[1] أخرجه مسلم (١٤٠٦).

ومن الأحاديث الشريفة الدالة علىٰ تحريمه أيضاً ما ثبت عن الإمام عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه: أنّ النبي ﷺ نهىٰ عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحُمُر الأهلية[1]، وقد أورد الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» ما يزيد علىٰ عشرة أحاديثَ كلُّها صريحةٌ واضحةٌ في تحريم نكاح المتعة، وأنّ الحرمةَ هي التي استقرَّ عليها الأمرُ آخراً، وهذا قولُ علماء أهل السنة قاطبةً.

وعن جعفر الصادق بن محمد الباقر أنّه سُئل عن المتعة، فقال: «ذلك الزنىٰ»[2]. فبطل بذلك كلُّ مزاعم الشيعة .

قال العلماء: قد صَرَّحَ الله تعالىٰ في كتابه العزيز أنّ الوطءَ لا يحلُّ إلا في الزوجة أو المملوكة في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: الآية ٥-٦]، والمنكوحةُ متعةً ليست زوجةً ولا مملوكة؛ لأنّها لو كانت زوجةً لحصلَ التوارث، وثَبتَ النسب،

---

[1] أخرجه البخاري (٤٨٢٥)، ومسلمٌ (١٤٠٧). فهذا ما رواه الإمامُ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه عن رسول الله ﷺ، والرواية بطريقه وسَنَده، فكيف يزعم الشيعة حِلَّ نكاح المتعة؟! ونقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» عن الإمام الخطابي قال: تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى عليّ وأهل بيته، وقد صَحَّ عن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه أنها نُسِخَت.

[2] أخرجه البيهقي في «السنن الكبير» (١٣٩٦٠).

ووجبت العِدَّة، وهذه لا تُثبِتُ شيئاً من ذلك باتفاق، ولا يُقصَد به إلا قضاءُ الشهوة، دونَ التناسل والمحافظة علىٰ الأولاد التي هيَ المقاصدُ الأصلية للزواج، فهو أشبه بالزنىٰ من حيث قصد الاستمتاع دون غيره، فمبتغي ذلك إذن من العادينَ بنصِّ القرآن: ﴿فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] أي: المتجاوزون الحلالَ إلىٰ الحرام، والله أعلم[1].

* * *

[1] للتوسع في موضوع المتعة يُراجَع: «تحريم نكاح المتعة» للإمام نصر المقدسي (ت٤٩٠ هـ)، «اللمعة في تحريم المتعة»، لمفتي الحنفية بدمشق العلامة حامد بن علي ابن إبراهيم العمادي الحنفي (ت١١٧١هـ)، «نكاح المتعة في الإسلام حرام» للعلامة الشيخ محمد الحامد الحموي (ت ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م)، وغيرها.

خاتمةٌ
فيها وصيةٌ للتابعيِّ الجليل
الإمام عامر بن شَراحِيل الشَّعْبي

رُوِيَ أنّ التابعيَّ الجليلَ الإمامَ عامرَ بنَ شراحيل الشعْبيَّ رضيَ اللهُ عنه أحدَ كبار أئمة السلف، قال في وصيةٍ له:

احذر الأهواءَ المضلّة، وشرُّها: الرافضة، وذلك أنّ منهم يهودَ يغمصون الإسلام[١] ليتجاوزوا ضلالتهم، كما يغمص طولس بن شاول ملك اليهود والنصرانية، ففعلوا.

لم يدخلوا في الإسلام رغبةً منهم في الإسلام، ولا رهبةً من الله، ولكنْ مقتاً لأهل الإسلام، وبغياً عليهم، قد حرّقهم عليُّ بن أبي طالبٍ بالنار، ونفاهم في البلدان، منهم: عبد الله بن سبأٍ نفاه إلىٰ ساباط، وعبد الله بن يساف نفاه إلىٰ جارود، وأبو الكروبين.

---

[١] يغمصون الإسلام أي: يستصغرونه ولا يرونه شيئاً.

وآيةُ ذلك أنّ محنةَ الرافضة محنةُ اليهود:

قالت اليهود: لا يصلح الملك إلا في آل داود، وقالت الرافضة: لا يصلح الإمامة إلا في آل علي.

وقالت اليهود: لا جهادَ في سبيل الله حتىٰ يخرج المسيح الدجّال، وينزل سببٌ من السماء، وقالت الرافضة: لا جهادَ في سبيل الله حتىٰ يخرج المهديُّ وينادي َمنادٍ من السماء.

واليهود يؤخِّرون صلاة المغرب حتىٰ تشتبك النجوم، وكذلك الرافضة، والحديثُ عن رسول الله ﷺ قال: «لا تزال أمتي علىٰ الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتىٰ تشتبك النجوم»[1].

واليهودُ تزول عن القبلة شيئاً، وكذلك الرافضة.

واليهود تنود في الصلاة[2]، وكذلك الرافضة.

---

[1] أخرجه أبو داود (٤١٨)، وأحمد (١٧٣٦٧)، وغيرهما، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضيَ اللهُ عنه، قال الشيخ شعيب: إسنادُه حسن. وأخرجه ابن ماجه (٦٨٩) من حديث العباس رضيَ اللهُ عنه، وأحمد (١٥٧٥٥) من حديث السائب بن يزيد رضيَ اللهُ عنه.

[2] تَنُود أي: تتمايَل.

واليهودُ تَسدِلُ[١] أثوابَها في الصلاة، وكذلك الرافضة[٢]. ومرّ رسولُ الله ﷺ برجلٍ قد سدل ثوبه في الصلاة فقمصه عليه[٣].

واليهودُ حرّفوا التوراة، وكذلك الرافضة حرّفوا القرآن.

واليهودُ يستحلّون دمَ كلِّ مسلم، وكذلك الرافضة.

واليهود لا يرون الطلاق الثلاث شيئاً، وكذلك الرافضة.

واليهود لا يرون على النساء عِدّةً، وكذلك الرافضة.

واليهود يُبغضونَ جبريلَ ويقولون: هو عدوُّنا من الملائكة، وكذلك صنفٌ من الرافضة يقولون: غلط جبريل عليه السلام بالوحي إلى محمد!

---

[١] السَّدْل: قال العلامة ابن الأثير في «النهاية» (**٢: ٣٥٥**): هو أن يلتحف بثوبه ويُدخل يدَيه من داخل فيركع ويَسجُد وهو كذلك، وكانت اليهود تفعله فنهوا عنه، وهذا مُطَّرد في القميص وغيرِه من الثياب. وقيل: هو أن يضع وسط الإزار على رَأسِه ويُرسل طَرفيه عن يمينه وشمالِه من غير أن يَجعلها على كَتِفَيه.

[٢] وأخرج ابن أبي شيبة «مصنفه» (**٢: ٦٢**)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (**١: ٣٦٤**) عن عليٍّ عليه السلامُ أنه رأى قوماً يصلون وقد سدلوا، فقال: كأنهم اليهود خرجوا من فهرهم. (فهرهم: كنيسهم).

[٣] لم نجده بهذا اللفظ، لكن عند الطبراني في «الكبير» (**٢٢: ١١١**): «فقطعه عليه»، وفي «الأوسط» (**٦: ١٩٣**) و«الصغير» (**٢: ١١٠**) وعند البيهقي في «السنن الكبير» (**٢: ٢٤٣**): «فعطف عليه ثوبه»، جميعهم من حديث عون بن أبي جحيفة رضيَ الله عنه. وضعّف هذا الحديثَ الهيثمي في «المجمع» (**٢: ١٨١**).

وفُضِّلَت اليهودُ والنصارىٰ علىٰ الرافضة بخصلتين:

سُئلت اليهود: مَن خيرُ أهل ملّتكم؟ قالوا: أصحابُ موسىٰ. وسُئلت النصارىٰ: مَن خيرُ أهل ملّتكم؟ قالوا: حواريُّو عيسىٰ. وسُئلت الرافضة: مَن شر أهل ملّتكم؟ قالوا: حواريُّو محمدٍ ﷺ! أُمروا بالاستغفار لهم فسبُّوهم! فالسيف مسلولٌ عليهم إلىٰ يوم القيامة، لا تثبتُ لهم قدَمٌ ولا تجتمعُ لهم كلمة، ولا تقومُ لهم راية، دعوتُهم مدحوضة، وكلمتُهم مختلفة، وجمعُهم متفرِّق، كلّما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله، فأعاذنا الله وإياكم من كلِّ هوىٰ مُضِلّ[١].

* * *

[١] من ملحقٍ بكتاب «النهي عن سب الأصحاب» للحافظ ضياء الدين المقدسي ص١٠٩ (ط. مؤسسة الرسالة بتحقيق د. عبد الله التركي). ورواه الخلال في كتاب «السنة» (٣: ٤٩٨).

وفي الختام ...

نسأل اللهَ تعالىٰ التوفيق، ونسأله الهدايةَ إلىٰ أقوم طريق، وأنْ يجعلنا من خيار الفريق، اللهم ثبِّتنا علىٰ الحق فيما نقول، وثبِّتنا علىٰ الحق فيما نفعل، وثبِّتنا علىٰ الحق فيما نعتقد، بفضلك وجُودك وكرمك، وبحقِّ حبيبك محمد ﷺ، وارزقنا كمالَ المتابعة له ظاهراً وباطناً في عافيةٍ وسلامةٍ برحمتك يا أرحمَ الراحمين، وصلىٰ الله علىٰ سيِّدِنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبِهِ أجمعين.

❊ ❊ ❊

ملحقٌ
فيه فصولٌ مهمةٌ

الأول: في طائفةٍ من أقوال أئمة الإسلام في الشيعة الرافضة

الثاني: موقف السادةِ آلِ أبي علوي من الشيعة الرافضة

الثالث: في ذكر بعض مؤلفات أئمة الإسلام في الرد علىٰ الشيعة الرافضة، وبيان عقائدهم الزائغة

الفصل الأول
ذكرُ طائفةٍ من أقوال أئمة الإسلام في الشيعة الرافضة

فمنهم:

ـــ الإمامُ مالكُ بن أنس إمامُ دار الهجرة رضيَ اللهُ عنه:

قال ابنُ كثير عندَ قوله سُبحانه وتعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ...﴾ [الفتح: ٢٩]، قال: ومِن هذه الآية انتزع الإمامُ مالكٌ رحمة الله عليه في روايةٍ عنه تكفُّر الروافض الذين يبغضون الصحابة رضيَ اللهُ عنهم، قال: لأنهم يغيظونهم، ومَن غاظ الصحابة رضيَ اللهُ عنهم فهو كافرٌ لهذه الآية، ووافقه طائفةٌ من العلماء رضيَ اللهُ عنهم علىٰ ذلك. انتهىٰ من «تفسير ابن كثير» (٤: ٢١٩).

قال القرطبي: لقد أحسَنَ مالكٌ في مقالته وأصابَ في تأويله، فمَن نقص واحداً منهم أو طعن عليه في روايته فقد ردَّ علىٰ الله رب العالمين وأبطلَ شرائعَ المسلمين. انتهىٰ من «تفسير القرطبي» (١٦: ٢٩٧).

ــ الإمامُ أحمد بن حنبل رضيَ اللهُ عنه:

روىٰ الخلّال عن أبي بكر المَرُّوذي قال: سألتُ أبا عبد الله عمّن يشتم أبا بكر وعمرَ وعائشة؟ قال: ما أراه علىٰ الإسلام! وقال الخلّال: أخبرني عبدُ الملك بن عبد الحميد قال: سمعتُ أبا عبد الله قال: من شتَمَ أخافُ عليه الكفر، مثل الروافض. ثم قال: مَن شتم أصحابَ النبي ﷺ لا نأمن أن يكون قد مرق من الدِّين. انتهىٰ من «السنة» للخلّال (٢: ٥٥٧-٥٥٨).

وقال الخلّالُ أيضاً: أخبرني عبدُ الله بن أحمد بن حنبل قال: سألتُ أبي عن رجلٍ شتم رجلاً من أصحاب النبيِّ ﷺ فقال: ما أراه علىٰ الإسلام.

ــ إمامُ المغرب القاضي عِياض :

قال رحمه الله تعالىٰ في كتابه العظيم «الشفا ببيان حقوق المصطفىٰ ﷺ»: نقطع بتكفير غُلاة الرافضة في قولهم إن الأئمةَ

أفضل من الأنبياء. وقال: وكذلك نكفّر من أنكر القـرآنَ أو حرفـاً منه أو غير شيئاً منه أو زاد فيه كفعل الباطنية والإسماعيلية. انتهىٰ.

ــ الإمامُ الحافظ أبو الفداء ابنُ كثير:

ساق الحافظ ابن كثير الدمشـقي رحمـه الله تعـالىٰ في كتابـه «البدايـة والنهايـة» (**٥: ٢٥٢**) الأحاديـثَ الثابتـةَ في نفـي دعـوىٰ النصِّ علىٰ الإمامة والوصية بها التي تدَّعيها الرافضة لعـلي كـرَّمَ اللهُ وجهَه، ثم قال عقبها: ولو كان الأمر كما زعموا لما ردَّ ذلك أحدٌ من الصحابة، فإنهم كانوا أطوَعَ لله ولرسوله في حياته وبعد وفاتـه مـن أن يفتئتوا عليه[1] فيقدموا غيرَ مَن قدمه، ويؤخِّروا من قدَّمـه بنصِّـه، حاشا وكلا. ومن ظـنَّ بالصـحابة رضـوانُ الله علـيهم ذلـك فقـد نسبهم بأجمعهم إلىٰ الفجور والتـواطئ علىٰ معانـدة الرسـول ﷺ ومضادته في حكمه ونصِّه، ومَن وصل من الناس إلىٰ هذا المقام فقد خلع رِبْقةَ الإسلام، وكفرَ بإجماع الأئمةِ الأعلام، وكان إراقـةُ دمِـهِ أحلَّ من إراقة المُدام. انتهىٰ.

---

[1] الافتئات: الاختلاق، وافتأتَ برأيه: استبدَّ به وانفرد.

ـ العلامة أبو حامدٍ محمدٌ المقدسي :

قال رحمه الله تعالىٰ في «رسالته في الرد علىٰ الرافضة» ص ٢٠٠، بعد حديثه عن فِرَق الرافضة وعقائدهم: لا يخفىٰ علىٰ كلِّ ذي بصيرةٍ وفهم من المسلمين أن أكثرَ ما قدَّمناه في الباب قبلَه من عقائد هذه الطائفة الرافضة علىٰ اختلاف أصنافها: كفرٌ صريح، وعنادٌ مع جَهلٍ قبيح، لا يتوقفُ الواقفُ عليه من تكفيرهم والحكم عليهم بالمروق من دين الإسلام. انتهىٰ.

ـ الإمام مُلاّ علي القاري الحنفي:

قال رحمه الله تعالىٰ في رسالته «شُمِّ العوارض في ذَمِّ الروافض»: وأما مَن سب أحداً من الصحابة فهوَ فاسقٌ ومبتدعٌ بالإجماع، إلا إذا اعتقد أنه مباحٌ كما عليه بعض الشيعة وأصحابهم، أو يترتب عليه ثوابٌ كما هو دأبُ كلامهم، أو اعتقد كفرَ الصحابة وأهل السنة؛ فإنه كافرٌ بالإجماع. انتهىٰ.

* * *

الفصل الثاني
موقفُ السادةِ آلِ باعلوي من الشِّيعة الرافضة

ـــ من هم آل باعلوي؟

السادة آل باعلوي: هم أمّةٌ من أهل البيت النبوي، توطَّنوا حضرموتَ اليمن منذ نهاية القرن الثالث الهجري، يرجعُ نسَبهم إلىٰ الإمام علوي ابن الإمام عبيد الله ابن الإمام المهاجر إلىٰ الله أحمد ابن الإمام عيسىٰ ابن الإمام محمد ابن الإمام علي العُرَيضي ابن الإمام جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر ابن الإمام زين العابدين علي ابن الإمام الحسين السِّبْط ابن سيّدنا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرَّمَ اللهُ وجهَه وابن سيِّدتنا فاطمةَ الزهراء بنتِ رسول الله ﷺ. رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهم أجمعين .

وهؤلاءِ السادةُ الأشراف: أهلُ علم وعمل وإنصاف، عقيدتُهم أشعرية، وطريقتُهم ـ نسبةً إلىٰ جدِّهم ـ علوية، تلقَّوها عن آبائهم طبقةً بعد طبقةٍ علىٰ تطاول الأعصار.

وهي طريقةٌ مبنيةٌ علىٰ أصلَين، ظاهرها وبدايتها: الاعتمادُ والمجاهدةُ في الأخلاق والأعمال، وباطنُها ونهايتُها: التجريدُ المحضُ وشهودُ المنة لله الكبير المتعال. مرجعُها إلىٰ ثلاثةِ أشياء مجموعةٍ في قول الإمام عبد الله بن علوي الحداد رضيَ اللهُ عنه :

اِلزم كتابَ الله واتبع سنـةً　　　واقتَدْ هداكَ الله بالأسلافِ

ـ ما موقف السادة آل باعلوي من الشيعة الرافضة؟

أما عن موقفِ السادة آل باعلوي من الشيعةِ الرافضة، فنسوقُ هنا نصوصَهم الصريحةَ الجليةَ في التزامهم التام بطريق أهل السنة والجماعة، وبراءتهم من الرافضةِ وكل ما يمَسُّ أقدارَ الصحابة الأخيار رضيَ اللهُ عنهم، ونفتتح بشهادةٍ زكيةٍ فيهم لعالمٍ ربّاني هو العلامةُ الشيخُ يوسُفُ بنُ إسماعيلَ النبهاني رحمه الله تعالىٰ، حيث يقول في كتابه «الأساليب البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة» (ص٤٩٥ من الطبعة الملحقة بشواهد الحق):

«أكثرُ الأشراف وإن قدَّموا جدَّهم عليّـاً بالمحبة علىٰ أبي بكرٍ وعمر؛ لا يقدِّمونه عليهما بالتفضيل، [وهو] ما عليه أكثرُ علماء الأشراف، **ولا سيَّما ساداتُنا آلُ باعلوي**، من ملازمة مذهب أهل السنة والجماعة في تفضيلِ الشيخين علىٰ جدِّهم عليّ رضيَ اللهُ عنه،

وتقريرِ ذلك في كتبهم ودروسهم، فمِن توفيق الله لهم أنه **غلب عليهم التزامُ الشرع عن اقتضاء الطبع**». انتهىٰ.

وإليك نصوصَهم المصرَّحةَ بما قدمناه من التزام طريق أهل السنة والجماعة والبراءة من الرافضة ومذهبهم:

قال إمامُهم، ومُحيي طريقتِهم، القطبُ الإمامُ عبدُ الله بنُ علوي بن محمد الحداد نفعَ الله به بعدَ أن ذَكرَ أهلَ الرَّفْض: إنّهم أهلُ باطل، ولا يُعَوَّلُ عليهم في شيء، وإنْ كان عندهم يَسِيرٌ من الحقِّ فإنّهم خلطوه بالباطل، فلا يبقىٰ له أثرٌ، كمن يجعل زَباداً في عَذِرة!

وما اعتُقِدَ أنّ سيدَنا عليّاً أولىٰ بالخلافةِ فإنّه لو ولي بعد النبي ﷺ لما كان منه إلا مثل ما كان لمّا ولي في وقته[١]، ولكنّ سيدَنا أبا بكر رَضِيَ به الناسُ ومنهم سيّدُنا عليٌّ، لسابقته وحصوله مع النبي ﷺ في الغار، ولكونِه صَلّىٰ بالناس في حياته ﷺ، وهو أوْصىٰ بها باجتهادٍ لعُمَرَ، وعُمَرُ جَعَلَها في أهلِ الشورىٰ الذين يجتمعون عليه من أَحَدٍ بستة، وهو ـ أي: سيدُنا عليّ ـ منهم، ويكفيه فضيلةً

[١] أي من المنازعة التي حصلت له والاختلاف وأحكام البغاة، لكونه مُقَدَّراً ومَقضِيّاً.

ما له من الفضائل والمزايا وإن تأخرَتْ خِلافتُه؛ فإنّ ذلك أيضاً زيادةٌ في فضله[1]، وما ذكره الرافضةُ من ذمِّه بأنْ سَكَتَ في بعضِ الأشياءِ تَقِيّـةً فليس سكوتُه فيها جُبْنًا، وإنما هو للإبقاء علىٰ المسلمين، وكراهةً لشقِّ العصا بينهم. انتهىٰ من كتاب «تثبيت الفؤاد»، مع حذفٍ يسير.

ومن الكتاب المذكور أيضاً عن الإمام عبد الله بن علوي الحداد رضيَ اللهُ عنه قال: لَمّا وَصَلَت الزَّيديةُ إلىٰ هذه الجهةِ وسألونا عن أشياء، وقالوا لنا: لأي شيءٍ قدَّمتُم علىٰ أبيكُم عليِّ بنِ أبي طالبٍ غيرَه؟ فقلنا لهم: هو الذي قَدَّمَ غيرَه وفَضَّله علىٰ نفسِه، فقدّمناه نحن أيضاً وفضَّلناه كتقديمه له وتفضيله، اقتداءً به. فقالوا: إنما ذلك تقِيّـةٌ، فقلنا: إنّا لسنا مِثلَه في قوّتِه وشجاعـتِه وصَولتِه، فإذا فَعَلَ ذلك للتَّـقِيّـةِ فمَن أقوىٰ منه أو مِثلُه في الشجاعة والقوة؟! فالتقيّـةُ التي وَسِعَتْـهُ هو تَسَعُنا نحن أيضاً .انتهىٰ.

---

[1] لأنه تقيد للمصلحة ، حيث العامة رضيت بأبي بكر فاستقامت، والخاصة لما بـايع علي أبا بكر بايعوا ، فكل ذلك في صحيفته ، حتىٰ قـال : لمـاّ كنـت لأبي بكـر وعمـر وعثمان استقامت الخلافـة لهـم، وأنـا لمـاّ لم يكـن في وقتـي إلاّ مثـلُ هـؤلاء حصـل الاختلاف. انتهىٰ من هامش «تثبيت الفؤاد».

وقال رضيَ اللهُ عنه في خاتمة كتابه «النصائح الدينية» في ذكر عقيدةِ أهل السنة والجماعة: وأنْ يَعتقِدَ فَضلَ أصحابِ رسول الله ﷺ وترتيبَهم، وأنّهم عُدُولٌ أخيارٌ أمناء، لا يجوزُ سبُّهم ولا القدحُ في أحدٍ منهم، وأنّ الخليفةَ الحقَّ بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر الصديق، ثم عمرُ الفاروق، ثم عثمانُ الشهيد، ثم: عليٌّ المرتضىٰ، رضيَ اللهُ عنهُم وعن أصحابِ رسول الله ﷺ أجمعين .

وقال رضيَ اللهُ عنه في كتابه «الدعوة التامة»: ومما ينبغي ويتأكّدُ كَفُّ اللسانِ عن كثرةِ الخوضِ فيما شَجَرَ بينَ أصحابِ رسول الله ﷺ بَعدَه، ووقع بينهم من الحروب والفتن، كيوم الجمل ويوم الصِّفِّين. فليلتمِسِ المؤمنُ الشفيقُ علىٰ دينه لأصحاب رسول الله ﷺ في أمثال ذلك أحسنَ المخارج، ويَحمِلْهم فيه علىٰ أجملِ المحاملِ اللائقة بفضلهم وجلالةِ قدرهم، فإنّهم رضيَ اللهُ عنهُم عدولٌ أخيارٌ أمناء. فليكن المؤمن المتَّبعُ لهم بإحسان علىٰ مثلِ ما وَصَفَ الله في قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠].

وقد رُوي عنه عليه الصلاةُ والسلامُ أنه قال: «إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسكوا»[1]. وقال: «أصحابي كالنجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتم»[2].وقال عليه الصلاةُ والسلام: «احفظُوني في أصحابي وأصهاري، فمَن حفظني فيهم حفظه الله في الدنيا والآخرة، ومَن لم يحفظني فيهم تَخَلَّىٰ الله عنه، ومَن تَخَلَّىٰ الله عنه أوشكَ أن يأخُذَه»[3]. وقال ﷺ: «احفظُوني في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً من بعدي، فمَن أَحَبَّهم فبحُبِّي أَحَبَّهم، ومَن أبغَضَهم فببُغضي أبغَضَهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومَنْ آذاني فقد آذىٰ الله، ومن آذىٰ الله يوشك أنْ

---

[1] أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠: ١٩٨)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢: ٧٤٨)، من حديث ابن مسعود رضيَ اللهُ عنه. قال الحافظ الهيثمي: وفيه مسهر ابن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح. وأخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (٢: ٩٦) من حديث ثوبان رضيَ اللهُ عنه.

[2] قال البزار: لا يصح هذا الكلام عن رسول الله ﷺ. وقال ابن حزم: موضوع. «خلاصة البدر المنير» (٢: ٤٣١). قال الحافظ البيهقي في «الاعتقاد» ص٣١٩ بعد إيراده الحديث الذي أخرجه مسلم «النجوم أمَنة السماء...»: روي عنه في حديث موصول بإسناد قوي، وفي حديث منقطع أنه قال: «أصحابي كمثل النجوم...» والذي رويناه ههنا من الحديث الصحيح يؤدي بعض معناه. وانظر: «التلخيص الحبير» (٤: ١٩١).

[3] أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧: ٣٦٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٦): وفيه ضعفاء جداً قد وثقوا.

يأخذَه»[1]. وقال ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفقَ أحدُكم مثلَ أُحدٍ ذهباً ما بلغَ مُدَّ أحدِهم ولا نصيفه»[2]. انتهىٰ.

وقال رضيَ اللهُ عنه في تائيته الكبرىٰ من ديوانه «الدر المنظوم لذوي العقول والفهوم»:

وأصـــحَابُهُ الغُــرُّ الكِــرَام أئِمّـــةٌ
مُهاجِرُهُمْ والقَـائِمُونَ بِنُصرـةِ
نُجُومُ الهُدَىٰ أَهلُ الفَضـائِلِ والنَّـدىٰ
لَقَـد أحْسَـنُوا في حمـلِ كُـلِّ أمانــةِ
أُولَئـكَ قَـومٌ قَـدْ هَـدَىٰ اللهُ فاقْتَـدِه
بهِـمْ واسْـتَقِمْ والْـزَمْ ولا تَتَلَفَّــتِ
ولا تَعدُ عَـنهُمْ إنهُّـمْ مَطْلَـعُ الهُـدَىٰ
وهُـمْ بَلَّغُـوا عِلـمَ الكِتـابِ وسُـنّةِ
فَذُو القَدْح فـيهِمْ هـادِمٌ أصـلَ دِينِـهِ
ومُقــتَحِمٌ فِي لُــجِّ زَيْــغ وبِدعــةِ

---

[1] أخرجه الترمذي (٣٨٩٢)، والإمـام أحمـد (٥: ٥٤، ٥٧)، والبيهقـي في «شـعب الإيمان» (٢: ١٩١)، من حديث عبد الله بن مغفل رضيَ اللهُ عنه.

[2] أخرجه البخاري (٣٤٧٠)، ومسـلمٌ (٢٥٤١)، مـن حـديث أبي سـعيد الخـدري رضيَ اللهُ عنه.

وقال السيّدُ عبد الرحمن بن حامد السَّرِي في كتابه «نفَحات النسيم الحاجري من كلام شيخ الإسلام عبد الله بن عمر الشاطري» ص٣٤٥ ناقلاً عن الإمام عبد الله الشاطري الذي هو مِن كبار أعيان السادة آل باعَلَوي في عصره:

وقال رضيَ اللهُ عنه في شوال سنة ١٣٥٩هـ أيامَ قراءتنا عنده في فن التجويد، بعد أن تكلَّم وأطالَ مع طلبة العلم خاصةً من جهةِ ما جرىٰ بين الصحابة رضوانُ الله عليهم أجمعين، وحذّر وأنذر، وكاد ألا يقوم قائماً بعد أن كان قاعداً من فرط تحذيره من الوقوع فيهم، والخوض فيما جرىٰ بينهم، ومن كلامه: يا أولادي، احفظوا عني هذه المقالة: من أراد أن ينفع الله به وينتفع، ويكون متمسكاً بالطريقة التي نحن عليها معشر العلويين، ويكون من المحبوبين؛ فعليه تركُ الخوض في الصحابة، ولا يجادل مَن خاض، ثم قال: ايش تكون ذرة بين جبال؟!

وَما جَرَىٰ بَينَ الصَّحابةْ نَسكُتُ

عَنْـهُ وَأجـرَ الِاجتِهادِ نُثْـبِتُ

قيل لابن المبارك : هل عمرُ بن عبد العزيز أفضلُ أم معاوية؟ فقال: الترابُ الذي علىٰ منخر خيل معاوية أفضلُ من عمر بن

عبدالعزيز. وإن كان الحقُّ المجمع عليه معَ سيدنا علي كرَّمَ اللهُ وجهَه، فلا ينبغي لأحد يخوض في هذا الكلام إلا من سخف عقله... إلىٰ آخر ما قال رضيَ اللهُ عنه. انتهىٰ.



الفصلُ الثالث
ذكر بعض مؤلفاتِ أئمة الإسلام
في الردِّ علىٰ الشيعة الرافضة، وبيانِ عقائدهم الزائغة

فممّن ألَّف في ذلك:

ـ الإمام الكبير القاضي سيف السنة أبو بكر ابن الطيِّب الباقِلّاني (ت ٤٠٣ هـ) رضيَ اللهُ عنه:

ألف الإمام الباقلاني كتابه الجليل «**الانتصار للقرآن**»، وضمّنه الردَّ علىٰ الرافضة في زعمهم أنّ القرآن قد بُدِّل وغُيِّر وخُولِفَ بين نظمه وترتيبه، وأنّ أبا بكر رضيَ اللهُ عنه والجماعة أخطؤوا في جمع القرآن بين اللوحين، وزعمهم أنّ الحجّاج غيّر المصحف وزاد فيه ونقص، وبيّن فيه بالحجج القوية حالَ الصحابة في نقل القرآن العظيم وما كانوا عليه من غاية التحرِّي والأمانة وبذل الجهد في نقله حتىٰ وصل إلىٰ مَن بعدهم كما أُنزل علىٰ رسول الله

ﷺ. كما ردَّ عليهم زعمَهم أنّ هناك قرآناً غيرَ الذي بين يدي المسلمين. وقد قدّمنا النقلَ عنه في كتابنا هذا في بيان موقف الشيعة من القرآن الكريم والردّ عليهم. وبالجملة فهو كتابٌ جليلٌ، ومؤلفه من كبار الأئمة المتقدمين في القرن الرابع الهجري[1].

ـ الإمامُ الحافظ ضياءُ الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) رحمه الله تعالىٰ:

ألّف الحافظ ضياء الدين المقدسي كتاباً سمّاه: «**النهي عن سب الأصحاب، وما فيه من الإثم والعقاب**»، روىٰ فيه بأسانيده المتصلة ما ورد عن النبي ﷺ من النهي عن سب الصحابة الكرام، وما ورد كذلك عن سيدنا عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه وأعيان أهل البيت الطاهرين، والسلف الصالحين[2].

---

[1] كتاب «الانتصار للقرآن» هذا مطبوع بتحقيق الدكتور محمد عصام القضاة، ونشرته دار الفتح للدراسات والنشر بعمّان الأردن، سنة **١٤٢٢**هـ ـ **٢٠٠١**م.

[2] طبع بتحقيق الدكتور عبد الله التركي، ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت، ط**٢**، **١٤١٨**هـ ـ **١٩٩٧**م.

ـ الإمامُ جلال الدين محمد بن أسعد الدوّاني الصّدّيقي (٨٣٠-٩٢٨هـ) رحمه الله تعالىٰ:

ألّف رحمه الله كتاباً سمّاه «الحججَ الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة الفاجرة»، صدّره بالحديث عن زمن الخلفاء الأربعة والفتن التي وقعت فيه، ثم ردَّ حججَ الرافضة علىٰ إمامة عليّ وتقديمه علىٰ الشيخين رضيَ اللهُ عنهم جميعاً، ثم بيَّن ما خالفت فيه الشيعةُ الحقَّ في أصول الدين وفي فروعه، وردَّ بعدها طعونهم في الخلفاء الثلاثة، وختم ببيان سقطات الشيعة ومضحكات مذهبهم، وبيَّن فِرَقهم واختلافَها[١].

ــ العلامة المحدِّث الشيخ عبد العزيز بن أحمد الدِّهلوي (١١٥٩– ١٢٣٩هـ) رحمه الله تعالىٰ:

ألَّف العلّامة الدهلوي كتاباً حافلاً سمّاه «**التحفة الاثني عشرية**»، وتوسَّع فيه في بيان مذاهب الرافضة في الأصول والفروع والردِّ عليهم، وقد تُرجم من الفارسية إلىٰ العربية، ثم اختصره

---

[١] طبع الكتاب في مكتبة الإمام البخاري عام ١٤٢٠هـ، بتحقيق الدكتور عبد الله حاج علي منيب.

الشيخ محمود شكري الآلوسي، وطبع مراراً. وهو من أوسع الكتب في بابه.

ـــ العلامةُ الشيخ يوسُفُ بن إسماعيلَ النبهاني (١٣٥٠هـ) رحمه الله تعالىٰ:

أَلّفَ رحمه الله رسالةً سمّاها «**الأساليبَ البديعة في فضل الصحابة وإقناع الشيعة**»، خاطبَ فيها مَن قادهم الهوىٰ والوهم: من حب أهل البيت عليهم السلام إلىٰ بغض بعض الصحابة الكرام، ظناً منهم أنّ ذلك تقرُّبٌ لأهل البيت رضيَ اللهُ عنهم، وسوَّل لهم الشيطان أنّ أئمة الأمّة ما أنصفوا في ذلك، وهؤلاء الواهمون مع ذلك منتسبون لأهل السنة، فجمع المؤلف نصوصَ جماعةٍ من كبار الأئمة من المذاهب الأربعة، ثم أتبعها بأدلة فضل الصحابة، وردَّ شبهاتِ الانتقاص لهم، ثمّ بيَّنَ مذهبَ أهل السنة فيما جرىٰ بين عليٍّ ومعاوية بياناً حسناً، مع أدبٍ جمّ، وعبارةٍ طلية، فرحمه الله ورضي عنه.

وبالجملة، فالمؤلفاتُ في هذا الباب كثيرةٌ جداً، وما ذكرناه أنموذجٌ لها، اللهم اعصمنا واحفظ علينا دينَنا، والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

